

مذكرة تأطير

المنظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات

تتعدد المنظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات، المزمع تنظيمها يومي 3 و4 ماي 2019 بالرباط، تحت شعار "العدالة الجبائية"، في سياق استثنائي، يتميز على المستوى الوطني، بانطلاق تفكير جماعي عميق حول مستقبل النموذج التنموي الوطني، في ظل التوجيهات السامية لصاحب الجلالة الملك محمد السادس، وعلى المستوى الدولي، بتصلب ملموس في قواعد الامتثال الضريبي.

إن الدافع الرئيسي لتنظيم هذه الدورة هو الرغبة في تحديد الخطوط العريضة لتجديد النظام الضريبي الوطني، عبر أعمال تفكير جماعي ومقاربة تشاورية، من أجل نظام **أكثر إنصافا**، فعال، تنافسي، يخدم التنمية ويستوعب المبادئ العالمية للحكامة الجبائية الجيدة.

وعقب هذه المنظرة، سيتم إعداد مشروع قانون-إطار حول الجبايات من أجل وضع المبادئ الرئيسية للإصلاح الضريبي المرتقب وكذا، وضع برمجة دقيقة، على امتداد 5 سنوات ابتداء من سنة 2020، قصد تنزيل أهم التزامات المغرب في هذا المجال.

1. لماذا التفكير في نظام جبائي وطني جديد؟

يكشف التحليل الدقيق لنمط اشتغال وأداء النظام الجبائي الحالي عن استمرار مظاهر ضعف المردودية والمساواة، والتي تمنعه من تحقيق أهدافه كالتحفيز على الاستثمار وإعادة توزيع أمثل لمخرجات عملية الانتاج، وكرافعة لتنمية الاقتصاد المغربي والتحسين من قدرته على الإدماج الاجتماعي، وكعنصر مواكبة لمتطلبات الاستدامة البيئية. كلها اختلالات وجب تشخيصها، بشكل جماعي، ومعالجتها في إطار رؤية مشتركة ومتجددة للإصلاح الضريبي.

على المستوى الاقتصادي والاجتماعي، ينبغي إعادة تصور النظام الجبائي، بطريقة ذكية، لكي يساهم في معالجة نقاط الضعف التي تعترى نموذجنا التنموي، وبالخصوص عطالة الشباب والخريجين وكذا تفاقم أشكال التفاوتات الاجتماعية والمجالية، وهي إكراهات هيكلية أصبحت تستفحل بفعل ضعف وعدم انتظام معدل النمو.

إن الحاجة إلى تشجيع الاستثمارات الأكثر إنتاجية، والموفرة لعدد كاف من الوظائف، يمكن تحقيقها في ظل الظروف الراهنة، عن طريق وضع نظام قائم على العدالة الجبائية، يمكن من رفع الجودة والحفاظ على انتظام النمو، نمو شامل، وموجه نحو الصناعة.

كما أن العلاقة بين النظام الجبائي والنمو الاقتصادي تثير إشكالية استدامة الإطار الماكرو اقتصادي والعلاقة بين السياسة الجبائية والنفقات العمومية فيما يتعلق بضرورة التحكم في عجز الخزينة.

إذ لا ينبغي أن يؤثر أي إصلاح ضريبي فعال على استقرار الإطار الماكرو اقتصادي، لأن التجربة قد أثبتت أن النفقات الاجتماعية هي أول ما يخضع لخفض الميزانية عند وقوع الأزمات، مما يثير مرة أخرى مشاكل التفاوتات الاجتماعية وعدم المساواة، وتفاقم الهوة بين مختلف الطبقات الاجتماعية.

بالإضافة إلى ذلك، تعتبر جودة الخدمات العمومية المقدمة بمثابة المصدر الرئيسي لإضفاء الشرعية على استخلاص الضرائب من الملتزمين.

ولذا، ينبغي التأكيد على أن مناظرة الجبايات تشكل موعداً متميزاً للنقاش البناء والتبادل المجدي للأراء والتحليل الملتزم، من أجل التشاور بشأن النظام الضريبي الوطني ومستقبله، وأن هذه المشاورات الجماعية يجب أن تظل مؤطرة وعقلانية، مع ضرورة تغليب الرؤية المتوازنة واستحضار مشاكل ومعيقات المالية العمومية. كما لا ينبغي اعتبارها، بأي حال من الأحوال، مناسبة لتقديم المطالب الخاصة أو تحقيق مصالح قطاعية بحتة، دون تناسق شامل، ودون مراعاة إكراهات السلطات العمومية وكذا تطور المحيط الوطني والدولي.

تساؤلات هامة أخرى، ناشئة عن تحليل أداء النظام الضريبي الحالي، ستكون مطروحة للنقاش خلال المناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات :

- ما هي النظم المحفزة لتحسين الإنتاجية، والتنافسية، والاستثمار، والابتكار والبحث في إطار اقتصاد قائم على العولمة، أكثر رقمنة وأكثر اعتماداً على المعرفة (التكنولوجيا الحيوية، الروبوتات والذكاء الاصطناعي)؟
- كيفية ترشيد النفقات الضريبية عن طريق تقييم تأثيرها على إنتاج القيمة المضافة الوطنية؟ وبما أن القيمة المضافة تتعلق أساساً بإنتاجية عمالي الرأسمال والعمل، فكيف يمكن تشجيع العمل، جبائياً، لضمان توازن معين في أداء هذين العاملين؟
- كيفية التوزيع السليم للعبء الجبائي وفقاً لاستطاعة كل ملزم ولقدرته "المساهماتية" الحقيقية (مبدأ العدالة والتضامن)، وذلك بفضل توسيع قاعدة الوعاء الضريبي، والمكافحة الفعالة للغش والتهرب الضريبيين، وادماج القطاع غير المهيكّل؟
- كيفية توسيع قاعدة الفاعلين الاقتصاديين من أجل تعزيز خلق الثروة وتوزيعها السليم؟
- كيف يمكن الحد من الريع وعدم المساواة؟
- كيف يمكن الأخذ بعين الاعتبار، على الوجه الأفضل، قواعد ومبادئ الامتثال للالتزامات الجبائية الدولية؟

إن التعمق في دراسة هذه الإشكاليات، خلال فعاليات هذه المناظرة، يروم، أولاً وقبل كل شيء، البحث عن مدى وكيفية تحقيق مبدأ العدالة الجبائية، على المستويين القانوني والواقعي، إذ من شأن تحقيق هذا الهدف أن يمكن النظام الجبائي من لعب الدور المنوط به من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية والاجتماعية.

2. المقاربة المنهجية

يستند نهج اصلاح النظام الضريبي، في ضوء المناقشات المزمع إجرائها خلال المناظرة الوطنية المرتقبة، على انتقاء عقلائي وذكي للمقترحات والتوصيات التي سيتم تجميعها في هذا الإطار. يعتمد هذا الانتقاء على أسس ومبادئ وقواعد ووسائل تطبيقية.

ستمكن الأسس التي سيرتكز عليها هذا الإصلاح، من وضع نظام يواكب دينامية الاقتصاد، عبر:

- دعم النمو؛
- تشجيع الاستثمار المنتج؛
- عدم تشجيع اقتصاد الريع؛
- دعم فرص الشغل المستدامة؛
- تقوية البعد الاجتماعي.

بالنسبة لمبادئ وقواعد وآليات النظام الجديد، المرتقب اعتمادها خلال هذا الإصلاح، فهي كالتالي:

- حيادية الضريبة على القيمة المضافة؛
- مكافحة الغش الضريبي : توسيع الوعاء من أجل تقليص العبء الضريبي؛
- التأكد من أن الضريبة مرتبطة بالقدرة المساهماتية لكل ملزم؛
- إعادة التوازن بين الضريبة على دخل العمل والضريبة على دخل رأس المال؛
- التشجيع على الادخار الطويل الأمد عوض المضاربة؛
- تنسيق عملية توسيع الوعاء الضريبي مع توسيع وعاء المساهمات الاجتماعية.

فيما يخص الإطار التطبيقي للإصلاح، يتوجب توفير الوسائل والآليات الضرورية لضمان تنفيذ ناجح لهذه المبادئ عبر:

- الحكامة الجيدة؛
- جودة الموارد البشرية؛
- وسائل تكنولوجية وأنظمة معلوماتية؛
- استراتيجيات الامتثال الضريبي.

وعلى ضوء هذا الإطار البنوي والوحدة المفاهيمية للإصلاح، يتوجب تحليل دقيق لجميع المقاربات الجبائية المقترحة، وذلك للتأكد من خضوعها للمتطلبات السالفة الذكر.

3. اقتراح مجموعات العمل الموضوعاتية

سوف يتم العمل التحضيرى للمناظرة الوطنية الثالثة حول الجبايات وفقا للمواضيع التالية :

1. الميثاق الاجتماعى : الامتثال الضريبي ونجاعة السياسات العمومية.
2. الحكامة الجبائية : الإنصاف، الشفافية والمطابقة للمعايير الدولية.
3. الضريبة على القيمة المضافة : الحياد الضريبي والقدرة الشرائية.
4. الضريبة على الدخل وتوسيع قاعدة الملزمين.
5. نحو ضريبة على الشركات تعزز المداخل وتخلق فرص الشغل.
6. الجبايات المحلية : تمويل الجماعات الترابية والتقانية الوعاءات والمساطر الضريبية المحلية مع المنظومة الجبائية للدولة، في أفق مدونة عامة للضرائب موحدة لجبايات الدولة ولجبايات الجماعات الترابية.
7. الضرائب وتشجيع الادخار على المدى الطويل والمتوسط.
8. التحفيزات الضريبية.
9. الممتلكات والضريبة.
10. التجارة والضريبة.
11. المساطر الجبائية.
12. المنازعات الضريبية.
13. دمج القطاع غير المهيكل.
14. ضرائب أخرى ورسوم شبه ضريبية.
15. نجاعة الإدارة الجبائية.